الأمم المتحدة

S/2020/1237



Distr.: General
18 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيدة هاد، الممثل الخاص للأمين العام في جنوب السودان؛ والسيدة هاون، الأمين العام للأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسفير دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لفييت نام، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم النيجر، جنوب أفريقيا، تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“، الذي عقد يوم الثلاثاء، 15 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





200121 211220 20-17410 (A)


المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر

أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لأوافيهم بمعلومات مرة أخرى.

أريد العودة إلى مثل هذا الوقت من العام الماضي. لقد كانت الحالة السياسية حينئذ هشة. وكانت الأطراف قد وافقت للتو على تمديد ثان لفترة ما قبل العملية الانتقالية، مما أدى إلى مزيد من التأخير في إبرام اتفاق السلام لمدة 100 يوم. وكان انعدام الإرادة السياسية لدى القادة يثير خيبة الأمل والغضب بين مواطنيهم.

ويسرني أن أبلغكم، ونحن على أبواب نهاية عام 2020، عن إحراز بعض أوجه التقدم. فبفضل الصلح، نجحت الأطراف في تشكيل حكومة انتقالية يقودها الرئيس سلفا كير ويتولى فيها منصب النائب الأول للرئيس ريك ماشار. وقد تم تخصيص جميع المناصب في الولايات والمقاطعات، وتسعة من أصل 10 محافظين يباشرون مهامهم. ويعقد مجلس الوزراء اجتماعاته، ومعظم المؤسسات الوطنية تقوم بوظائفها، على الأقل على مستوى أساسي. وهذه الإنجازات جديرة بالثناء.

غير أن التقدم لا يزال بطيئا. فقد تعثرت الترتيبات الأمنية الانتقالية الرامية إلى توحيد قوات الأمن، مما يترك المقاتلين في مراكز التدريب في كثير من الأحيان دون غذاء أو مأوى على النحو الكافي. والنزاع على منصب الحاكم المقترح لجونسون أولوني في أعالي النيل – وهو الحاكم الوحيد الذي لم يتول بعد منصبه – يُستخدم لوقف تعيين مفوضين قطريين، وهو مستوى أساسي من مستويات الحكم المحلي. ويترك هذا التعطيل فراغاً محلياً في السلطة ويصعب جهود نزع فتيل العنف الطائفي قبل استفحاله.

ويرتبط الزخم في عملية السلام في جنوب السودان بقوة المشاركة الدولية. غير أن اهتمام الدول الأعضاء في القرن الأفريقي يوجه على نحو مفهوم إلى أماكن أخرى، مما يسهم في الشعور بفقدان التركيز الذي كثيرا ما يُثير العديد من الملاحظات. بيد أنه ينبغي لنا، بشكل جماعي، أن نركز على جنوب السودان لتوجيه عملية تنفيذ السلام.

وحتى الآن هذا العام، فقد أكثر من 000 2 مدني حياتهم خلال النزاع على المستوى المحلي، الذي تسلحه وتؤججه جهات فاعلة خارجية تعمل من أجل مصالحها الاقتصادية أو السياسية. وفي الربع الماضي من هذا العام، انخفضت حوادث العنف بنسبة 64 في المائة مقارنة بالربع السابق، ولكننا مع اقتراب موسم الجفاف، نستعد لاحتمال عودة الاضطرابات.

وقد تسببت عدة عوامل كامنة في عاصفة عارمة للذين يواجهون المشقة بالفعل. فانعدام الأمن الغذائي الحاد يؤثر على أكثر من نصف السكان. وسببه النزوح هربا من النزاع، والفيضانات الشديدة التي تؤثر على مليون شخص، وفقدان الماشية والمحاصيل، وتدهور الحالة الاقتصادية بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علاوة على استمرار تفشي الفقر.

وقد استخلص آخر تحليل لانعدام الأمن الغذائي الحاد الذي أجراه التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن المجتمعات المحلية في ست مقاطعات تواجه ظروف "احتمال حدوث مجاعة" أو ظروفا "كارثية". ويبذل العاملون في المجال الإنساني قصارى جهدهم لمساعدة المحتاجين على الرغم من أن تسعة منهم قتلوا هذا العام، أي ثلاثة أضعاف عدد القتلى في عام 2019.

ومن الناحية التاريخية، يؤدي موسم الجفاف إلى تفاقم تلك المشاكل. وقد المزارعون والرعاة المحاصيل والماشـية، وغالباً ما يسـعون إلى تعويض خسـائرهم من خلال شـن غارات عنيفة على الآخرين. كما أصـبح التنافس على الموارد الشحيحة مثل المراعي والمياه نقاط توتر بين المزارعين ورعاة الماشية أثناء الهجرة.

واسـتباقا لذلك، أنشـأنا خمس قواعد مؤقتة جديدة في بؤر النزاعات السـاخنة، تمشـيا مع نهجنا "الاستباقي والقوي والمرن" في حفظ السلام وبناء السلام. إن أفرقتنا العسكرية والمدنية المتكاملة موجودة الآن في عين المكان لردع العنف ودعم المصـالحة حتى تتمكن المجتمعات المحلية من التوصـل إلى اتفاق للتعايش السلمي. وقد أدى هذا الوجود إلى تخفيف حدة النزاع بشكل ملحوظ، لا سيما في الأماكن التي يمكننا فيها إجراء اتصالات بين الأطراف في وقت مبكر.

وقد أعاق رفض حكومة جنوب السودان السماح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الوصول إلى العديد من المناطق هذا النوع من العمل إلى حد كبير. وفي حين أن هذه القيود قد خفت خلال الأسـابيع الأخيرة، فإننا سنواصل رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه.

وفي الأجل المتوسط، فإن إضـافة الصـندوق الاستئماني للمصـالحة وتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود في جنوب السودان سوف يستهدف الأسباب الكامنة وراء العنف. فهو يسخّر المهارات الخاصة لوكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان في السـعي إلى وضع استراتيجية مشتركة.

كما اضطلعت وحداتنا الهندسية السبع ببرنامج رئيسي لبناء الطرق لإصلاح 200 3 كيلومتر من الطرق. وسـيعزز تحسـين الطرق الصـلات والاتصـالات فيما بين المناطق وسـيزيد من التجارة، مما يولد الحوافز الاقتصادية ويوجد فرص العمل ويحقق التنمية، ولكنه، على نحو أهم، يبني السلام.

وفي الوقت نفسه، تعمل البعثة، على الصعيد الوطني، على وضع اتفاقات أساسية بشأن الجوانب الحيوية لعملية السلام. وقد عُقد عدد من منتديات الحوار مع الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والشبابية والإعلامية والدينية، لا سيما بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في صياغة الدستور.

وأود أن أتناول مسـألة انتقال مواقع حماية المدنيين إلى مخيمات النزوح التقليدية. لقد أنشـئت مواقع حماية المدنيين قبل سبع سنوات لحماية الأشخاص الفارين من النزاعات الشديدة. ولم يعد هذا التهديد قائما اليوم، إذ ينتقل معظم السكان يوميا الآن بين المخيمات والبلدات، ولا يزال بإمكانهم الوصول إلى الخدمات الإنسانية.

وفي الأشهر الثلاثة الماضية، تم بنجاح نقل مواقع حماية المدنيين في بور وواو وجوبا. وجرى ذلك بسلاسة نتيجة للتخطيط والتشاور المشتركين مع السلطات الوطنية والمحلية ودوائر الأمن والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمجتمعات المحلية المشردة نفسها. ويجري التخطيط في بانتيو، حيث بدأت الحكومة والمعارضـة أعمال الشـرطة المشـتركة، وفي ملكال، وهي عملية أكثر تعقيدا ولن تنتقل إلا عندما يكون الوقت مناسبا.

وفي مخيمات المشـردين داخلياً التي تم تعيينها حديثاً، جرت عملية الانتقال دون وقوع حوادث، ولا تزال البعثة تشارك في دعم مجتمعات المشردين. ويقدم ضباط شرطة الأمم المتحدة لدينا الدعم الشامل لنظرائهم الوطنيين، ويتواجدون معهم في مراكز الشرطة، ويقدمون التدريب على أعمال الشرطة المجتمعية.

وقد تولت الحكومة، بدعم تقني من البعثة، زمام الأمور في المواقع وهي الآن مضـطرة للعمل على إيجاد حلول أكثر دواماً يمكن للمشردين داخلياً من خلالها العودة إلى ديارهم للعيش بأمان وكرامة.

وأود أيضـاً أن أتطرق بإيجاز إلى الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أُجري مؤخرا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان، والذي دفع إليه تغير الحالة في جنوب السـودان. إن وقف إطلاق النار صــامد منذ ثلاث سـنوات واتفاق السـلام مسـتمر منذ سـنتين والحكومة الانتقالية تؤدي وظائفها. وعلى الرغم من أن العنف على الصـــعيد دون الوطني كان سـمة مأسـاوية في هذا العام، فمن المهم أن نتذكر أن حجم العنف والتشـريد أقل بكثير مما كان عليه في عام 2016 عندما كانت الحرب بين الأطراف السـياسـية في ذروتها. ومكّن هذا التقدم من تغيير تسـمية مواقع حماية المدنيين. وتتطلب الظروف المتغيرة أيضـاً أن تتطور ولاية البعثة، وهو الأساس المنطقي الذي استند إليه المجلس في إصدار تعليماته بشأن الاستعراض، عملاً بالقرار 2514 (2020). وتتيح استراتيجية البعثة للمضي قدما فرصاً هامة جرى التطرق إلى بعضها في الاستعراض الاستراتيجي المستقل.

أولاً، على الرغم من أن البعثة اصطُلح على تسميتها بعثة لحفظ السلام، فإن مهمتنا المركزية مهمة سياسية. وندرك أنه يجب إيلاء الأولوية في جهودنا للعمل السياسي لتحقيق أهدافنا في بناء السلام والحماية في بلد يعاني من الافتقار المسـتمر إلى الإرادة السـياسـية لدى قادته لتنفيذ التغيير. ولا يمكن أن يحدث ذلك من تلقاء نفسه، بل يتطلب أن تبني البعثة شراكة استراتيجية وثيقة مع بلدان المنطقة والقارة.

ثانياً، إن واجبنا توفير الحماية لمن هم في أشـد الحاجة إليها. وسـيتيح سـحب القوات من المهام الثابتة الخاملة في مواقع حماية المدنيين زيادة إمكانية الوصـول، من خلال عملية التوزيع المحوري وتعزيز إمكانية التنقل، إلى المناطق التي تتعرض فيها حياة المدنيين للخطر. والاحتفاظ بالأصـول لتحقيق خفة الحركة والاستباقية أمر ضروري لفعاليتنا. وسيسمح التغيير أيضاً بتقليص قوام القوة عموماً بشكل تدريجي.

ثالثاً، إن الخروج من مواقع حماية المدنيين سـيمكّن من التركيز على تعزيز قدرات شـرطة جنوب السـودان والتصـدي للإفلات المتنامي من العقاب الذي لا يزال قائماً. وسـيحدث ذلك إلى جانب زيادة الدعم المقدم إلى المدعين العامين والمحاكم، استناداً إلى نجاح المحاكم المتنقلة. ولن نتمكن من إنهاء الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنساني، إلا بتوسيع نطاق سيادة القانون على الصعيد المحلي.

رابعاً، فضلاً عن الحفاظ على زخم عملية السلام، يجب أن تبدأ الاستعدادات للانتخابات وأن نعمل بصورة أكثر استباقية في إصلاح القطاع الأمني، وفي نهاية المطاف نزع السلاح وإعادة الإدماج.

نعم، تحققت بعض المكاسـب السـياسـية، على الرغم من تأثير مرض كوفيد-19. غير أننا ندرك تماماً أن تنفيذ الاتفاق المنشـط لتسـوية النزاع في جمهورية جنوب السـودان لا يزال في حالة ركود، في ظل التأخير الكبير في الوفاء بالعديد من النقاط المرجعية. ونحث الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة لبث حياة جديدة في العملية، وقبل كل شـيء، التوصـل إلى حل وسـط من أجل جني ثمار السـلام التي يسـتحقها المواطنون. وكما هو الحال دائماً، سـنكون إلى جانبهم تماماً، باذلين كل ما في وسـعنا لتحقيق آمال شـعب جنوب السودان في مستقبل سلمي ومزدهر.

المرفق الثاني

بيان وكيل الأمين العام للشـــؤون الإنســـانية ومنســـق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

في أيلول/ســـبتمبر، إذا كان الأعضـــاء يذكرون، أطلعتُ مجلس الأمن على تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان (انظر S/2020/930، المرفق الأول)، وحذرت المجلس بعد ذلك بيوم واحد، في حضــور ديفيد بيســلي وشــو دونيو، من مجاعات متعددة تلوح في الأفق. وبعد ذلك، قدمتُ للمجلس أيضــاً وصـفاً مفصـلاً لما تفعله المجاعة بجسد الإنسـان وعقله في إحاطة قدمتها إلى الأعضـاء بشأن اليمن (انظر S/2020/1109، المرفق الثاني).

وللأسف، فإن الناس في أجزاء من جنوب السودان، كما ألمح الممثل الخاص ديفيد شيرر، قد باتوا على شـفا المجاعة اليوم. وحدد اسـتعراض الجودة الآني، وهو جزء من التصــنيف العالمي المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي تم الانتهاء منه للتو، خمس مقاطعات في ولايات جونقلي وواراب وشمال بحر الغزال - هي أكوبو وأويل الجنوبية وشـــرق التونج وشـــمال التونج وجنوب التونج - يعيش فيها ما بين 5 و 10 في المائة من السكان في المرحلة الخامسة من التصنيف، مما يعني أنهم يواجهون مستويات "كارثية" من انعدام الأمن الغذائي. وفي بعض الأماكن، ســيزداد عدد الأشـــخاص الذين يعيشـــون في المرحلة الخامســـة من التصـــنيف اعتباراً من الآن وحتى تموز/يوليه 2021. وعلى الرغم من أن هذا التحليل لا يزال في صـــيغته غير النهائية على المستوى القطري، فقد عرضت لجنة الاستعراض أيضاً حالة "يُرجح فيها حدوث المجاعة" في مقاطعة بيبور الغربية في الأســبوع الماضــي. ولذلك، ســيكون من الإنصـــاف القول إن مخاوفنا من أيلول/سبتمبر قد تحققت الآن في هذه المقاطعات الست. فكيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

لقد تم دفع الملايين من سـكان جنوب السـودان إلى نقطة الانهيار، حيث يزيد العنف والفيضــانات وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدهور الاقتصــاد من تفاقم أزمة إنسـانية سيئة بالفعل، وخاصــة في المقاطعات الســت التي ذكرتها للتو. ولا يزال العنف أحد العوامل الرئيســية التي تُحرِك الافتقار الشــديد للأمن الغذائي في جنوب السودان، ونرى في المقابل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأماكن الأكثر تضرراً من العنف.

وأدت أربع موجات متتالية من أعمال عنف خطيرة وقعت خلال النصـــف الأول من العام في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى إلى تشــريد قرابة 000 160 شــخص. وفي ولاية واراب، حيث تقع ثلاث من المقاطعات المصنفة ضمن المرحلة الخامسة، شُرد ما يقرب من 000 100 شخص بسبب العنف الذي اندلع في شــهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. وبعد ذلك، نتج عن عامين متتاليين من الفيضــانات الشـديدة تفاقمٌ في الحالة. وقد تضــرر أكثر من نصــف مليون شــخص في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى وما يقرب من 000 400 شخص في ولاية واراب من الآثار المركبة للفيضانات والقتال. وعلاوة على ذلك، فإن كوفيد-19 بتأثيره الاجتماعي والاقتصادي قد جعل الحياة أكثر صعوبة.

ولا يزال اقتصــاد جنوب السـودان في حالة انكماش، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسـعار النفط. وتزداد أسعار السلع الأساسية والأغذية في مواجهة انخفاض سريع في سعر الصرف وما تلاه من تضخم. وعموماً، فإن 7,5 ملايين شخص في جنوب السودان - وهو ما ينبغي أن نتذكر أنهم يشكلون أكثر من 60

في المائة من سكان البلد بأسره – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في هذا العام. ومن المرجح أن يزداد هذا العدد بمجرد الانتهاء من نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

ومن المتوقع أن يعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية. وهذا هو أعلى رقم في أربع سنوات. لقد استنفدت الأسر التي تواجه أشد مشاكل الأمن الغذائي بالفعل آلياتها للتكيف في حالات الطوارئ وهي بالتالي تعتمد على المعونة الغذائية للبقاء على قيد الحياة. وفي ظل هذه الظروف القاسية، ليس أمام الناس، ولا سيما النساء والفتيات، من خيار سوى اعتماد آليات تكيف ضارة. ومن المرجح أن تُجبر الفتيات على الزواج المبكر أو ترك المدرسة. وفي كثير من الحالات، كما نعلم، عندما تترك الفتيات المدرسة فهن لا يعدن أبداً.

فما الذي يفعله الشركاء في العمل الإنساني لمحاولة تلبية الحاجة المتزايدة لدرء المجاعة؟ لا يزال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق الأنشطة الإنسانية لجنوب السودان يضطلعان بدور هام. وقد قدمتُ 39 مليون دولار من الصندوق المركزي إلى جنوب السودان في هذا العام حتى الآن، خُصصت نسبة كبيرة منها لمعالجة تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك مبلغ 7 ملايين دولار خصصتُه بالأمس القريب كجزء من اعتمادات الصندوق المركزي الخاصة المرصودة لمواجهة الافتقار إلى الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

وتعمل الوكالات الإنسانية والوكالات غير الحكومية في جنوب السودان لتكثيف استجابة شاملة لكل القطاعات في جميع المقاطعات الست الأكثر تضرراً. وقد تمكنت الوكالات المعنية بالأمن الغذائي من توزيع أغذية للطوارئ على نحو 000 78 شخص في محلية بيبور في تشرين الثاني/نوفمبر. ووسّع برنامج الأغذية العالمي أسطوله الجوي حتى نتمكن من توفير الغذاء والتغذية وخدمات الرعاية الصحية بسرعة أكبر في بيئة لوجستية وأمنية صعبة.

ولكن علينا أن نفعل المزيد. ونحن بحاجة إلى مزيد من التمويل لضمان دعم الغذاء وسبل العيش وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من البرامج المنقذة للحياة في المقاطعات الست التي تحدثت عنها من قبل، وكذلك في جميع أنحاء البلد. إن خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2020، التي تبلغ قيمتها حوالي بليوني دولار، هي الأكبر على الإطلاق بالنسبة لهذا البلد. وهي ممولة حالياً بواقع الثلثين فقط فيما نقترب من نهاية العام. ونتوقع أن تكون الاحتياجات أعلى من ذلك في العام المقبل. ومن شأن التمويل المبكر أن يساعد كثيرا في استباق الاحتياجات، التي يمكن أن نتوقع أن تشهد زيادة في أوائل عام 2021 نتيجة لموسم الجفاف، كما ألمح السيد شيرر.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بزملائنا في الشؤون الإنسانية في جنوب السودان، الذين يقودهم باقتدار وتفان كبير نائب السيد شيرر، ألان نوديهو. ومعظم العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في جنوب السودان هم أنفسهم من أبناء جنوب السودان. وقد أدت الاستجابة الإنسانية في البلد إلى الحيلولة دون وقوع الملايين في براثن المجاعة. وساعدت وكالات المعونة أكثر من 6 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد في هذا العام. وعالجت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات، ولا سيما المنظمات غير الحكومية التي تعمل معها، قرابة 000 600 طفل من المصابين بسوء التغذية الحاد، ويسرني أن أفيد بتعافي 94 في المائة من هؤلاء الأطفال. وهذا يبين مدى فعالية الدعم إذا ما أمكن أن يحصل الناس على المساعدة التي يحتاجونها في الوقت المحدد وتمكن عمال الإغاثة من القيام بعملهم.

ولكن مرة أخرى، وكما أشار السيد شيرر أيضا، فإن ثمة صعوبات متزايدة تواجه العاملين في مجال تقديم المعونة في إيصال المساعدة في جنوب السودان، ولا سيما في أجزاء البلد التي تواجه أشد حالات انعدام الأمن الغذائي. وكان الوصول إلى إدارية البيبور الكبرى صعباً بشكل خاص في هذا العام. وقد نُهبت عيادات الرعاية الصحية ومستودعات الأغذية في 20 مناسبة على الأقل في جونقلي وبيبور. وتعين نقل نحو 144 من عمال الإغاثة في هذا العام بسبب التهديدات لأمنهم. والأبشع من ذلك، كما قال السيد شيرر، أن تسعة من عمال الإغاثة قُتلوا خلال هذا العام في جنوب السودان، ثمانية منهم في جونقلي وبيبور. وقُتل اثنان آخران من عمال الإغاثة منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في أيلول/سبتمبر. وهذا أمر غير مقبول. ويجب حماية جميع العاملين في مجال تقديم المعونة، سواء من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو وكالات الأمم المتحدة، الذين يواصلون البقاء والعمل في بيئة صعبة للغاية.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على ثلاثة أشياء يتعين أن تحدث الآن لمنع تفاقم مشكلة المجاعة. أولا وقبل كل شيء، يجب على جميع الجهات الفاعلة التي تملك أي تأثير أن تعمل من أجل وقف تصاعد العنف. ويشعر الشركاء في العمل الإنساني بالقلق من احتمال حدوث زيادة في العنف في أوائل عام 2021 مع بدء موسم الجفاف، لأننا شهدنا زيادات من هذا القبيل في السنوات السابقة ونشعر بقلق بالغ إزاء آثارها على الناس. ويمكن أن يكون ذلك كارثيا وسيدفع المزيد من الناس إلى حافة الهاوية. ويلزم أيضا أن تستمر الجهود لإيجاد حلول سياسية، وذلك بوضوح من أجل إنهاء العنف الذي يسبب اتجاهات المجاعة هذه.

ثانيا، إن الوكالات الإنسانية تحتاج صراحة إلى مزيد من الدعم من حكومة جنوب السودان من أجل الوصول الآمن ومن دون عوائق حتى تتمكن من الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

أخيرا، فإن الوكالات الإنسانية تحتاج، إذا ما استدعى الأمر أن تزيد مساعدتها، إلى تلقي كل الموارد الممكنة، ولا سيما من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي الشديد. ولذلك، نحن بحاجة إلى موارد إضافية لخطة الاستجابة الإنسانية. وأحث مرة أخرى المانحين على أن يتفضلوا بالتبرع بسخاء وبسرعة.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان

يشرفني أن أقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن لأول مرة بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 المتعلق بجنوب السودان، ومنذ الإحاطة السابقة التي قدمها سلفي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر S/PV.8688). وأعتزم تقديم لمحة موجزة في بياني عن التطورات التي شهدتها اللجنة منذ بداية عام 2020.

كما هو الحال مع فريق الخبراء، الذي لم يتمكن أعضاؤه من السفر إلى جنوب السودان منذ بدء ولايتي، فقد تأثر عمل اللجنة بنفس القدر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث عُقدت معظم اجتماعاتنا عن طريق التداول بالفيديو. غير أنه وعلى الرغم من ذلك، واصلت اللجنة أداء عملها بكفاءة والوفاء بولايتها.

وقد اجتمعت اللجنة حتى الآن في مناسبة واحدة بالحضور الشخصي وأربع مرات عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو. ففي 7 شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان في اجتماع عُقد في غرفة الاجتماعات 7 وكان باب المشاركة فيه مفتوحا لجميع الدول الأعضاء، بشأن التقرير المؤقت للفريق (انظر S/2019/897)، المُقدِّم عملا بالفقرة 3 من القرار 2471 (2019).

وفي نيسان/أبريل 2020، استمعت اللجنة إلى عرض من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بشأن التقرير النهائي للفريق (انظر S/2020/342)، المقدم عملا بالفقرة 3 من القرار 2471 (2019)، وناقشت توصياته في شكل كتابي.

وفي 25 حزيران/يونيه، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء في اجتماع عُقد عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو، كان مفتوحا أمام الدول الأعضاء الإقليمية المجاورة لجنوب السودان، بشأن التقرير النهائي للفريق واستمعت إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم للسودان، بصفته رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عن آخر جهود الهيئة لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وفي 7 آب/أغسطس، استمعت اللجنة، خلال اجتماع عُقد عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو، إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن خطة عمل الفريق، الذي جُدّدت ولايته عملا بالقرار 2521 (2020). وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة مرة أخرى، خلال اجتماع عُقد عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو، إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

أخيرا، استمعت اللجنة، خلال اجتماع عُقد عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن التقرير المؤقت للفريق، المقُدم عملا بالفقرة 18 من القرار 2521 (2020) وناقشت توصياته.

ومنذ بداية السنة، تلقت اللجنة ثلاثة طلبات إعفاء فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، تمت الموافقة على طلبين منها. وبالإضافة إلى ذلك، وردت أربعة طلبات إعفاء فيما يتعلق بتدابير حظر السفر وتجميد الأصول، تمت الموافقة عليها جميعا.

أخيرا، أود أن أشكر الدول الأعضاء، بما فيها الدول المجاورة لجنوب السودان، على تعاونها مع اللجنة ومشاركتها في اجتماعات اللجنة خلال هذا العام. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تعاونها مع فريق الخبراء واللجنة.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

سأتكلم عن ثلاث مسائل: أولا، الحالة السياسية والأمنية؛ وثانيا، الزيادة المثيرة للقلق في انتهاكات اتفاق التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وثالثاً، استغلال الموارد الطبيعية.

يقر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/1180) بالتقدم التدريجي الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولكننا شهدنا بشكل عام مأزقًا على عدة جبهات. ويؤكد أحدث تقرير لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان (انظر S/2020/342) أن الترتيبات الأمنية لا تزال في حالة جمود. ولم يتم حتى الآن تعيين حاكم لولاية أعالي النيل. ونأمل أن يسهم المؤتمر الذي سيعقد في جوبا في الفترة من 16 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر بشأن السلام والمصالحة وتضميد الجراح والوحدة بين أهالي ولاية أعالي النيل في إحراز تقدم في هذا الصدد. لقد تآكل الزخم السياسي بسبب الانقسام الحزبي والإقصاء السياسي والانشقاقات. بالإضافة إلى ذلك، جرى إحراز تقدم ضئيل للغاية بشأن مسألة آليات المساءلة. ولم يتم حتى الآن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

وهذا أمر محبط للغاية ومقلق للغاية أيضًا. وقد ذكر الأمين العام في تقريره بحق أن هناك صلة واضحة بين التأخير في تنفيذ اتفاق السلام وأعمال العنف في البلد. إن الجزء الخاص بالحالة الأمنية طويل مرة أخرى، وذلك بسبب العديد من الحوادث المروعة ورغم حقيقة أن الفيضانات الشديدة أدت إلى خفض مستوى العنف. والمدنيون هم من يواصلون دفع ثمن باهظ جراء العنف. إن الزيادة المستمرة في عدد عمليات اختطاف المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات والفتيان، ولا سيما على يد جبهة الخلاص الوطني، وعناصر مسلحة أخرى، هي مجرد مثال واحد على ذلك. ونحث كلا الطرفين على إعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام، وندعوها إلى مواصلة حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إنشاء قواعد عملياتية مؤقتة. ويساور بلجيكا قلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في عدد انتهاكات اتفاق التعاون بين السلطات والبعثة. ومن غير المقبول إطلاقا منع دخول دوريات البعثة. وندعو حكومة جنوب السودان إلى ضمان وصول البعثة بدون عوائق، لتمكينها من أداء جميع الواجبات المكلفة بها، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، والعقبات التي تعترض المساعدة الإنسانية. وقد قتل في عام 2020 وحده، تسعة من العاملين في المجال الإنساني. وقد تمكن الفريق من تحديد أن جيش جنوب السودان وجهاز الأمن القومي رفضا بشكل منتظم وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع، على سبيل المثال إلى واراب في شهر آب/أغسطس من هذا العام، وهذا أمر غير مقبول. إن الحق في الحصول على المساعدة هو واجب إنساني وحق مطلق لجميع مواطني جنوب السودان.

أخيرًا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى استغلال الموارد الطبيعية في جنوب السودان. حيث يعتقد فريق الخبراء، في تقريره المرحلي الأخير، أن هناك احتمالا كبيرا بأن قطاع التعدين الذي يتزايد استخدام الآلات فيه، سوف يجتذب الجماعات المسلحة الجشعة. وقد أبلغ الفريق بالفعل عن قيام جماعات مسلحة بمنع الوصول إلى مواقع التعدين والتنقيب عن الذهب. إن عدم الوصول يجعل من الصعب التحقيق في أنشطة الجماعات في تلك المواقع أو تأثيرها على المجتمع المحلي. ولذلك، تؤيد بلجيكا توصية الفريق بأن يُطلب من البعثة الإبلاغ عن مناطق انعدام الأمن والتحقيق في حوادث العنف ضد المدنيين فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل الخاص شيرر، ووكيل الأمين العام لوكوك، والسفير دانغ دينه كوي على إحاطاتهم. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2020/1180)، أود أن أناقش النقاط التالية.

أولا، يجب أن نواصل دفع العملية السياسية قدما. ويشارك جنوب السودان بنشاط في الحوار السياسي ويسعى إلى توطيد وقف إطلاق النار، وقد أحرز تقدمًا إيجابيًا فيما يتعلق بقضايا مثل تعزيز تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وإعادة تنظيم الجمعية التشريعية الانتقالية. ونأمل أن يستمر كلا الطرفين في المضي قدما بهدف تعزيز المصالح الشاملة والطويلة الأجل للبلد وشعبه، وتعزيز الثقة المتبادلة، والتعامل بشكل ملائم مع الخلافات، وحل قضايا مثل تعيين حاكم ولاية أعالي النيل في أقرب وقت ممكن وتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق المنشط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بالكامل قيادة جنوب السودان في تعزيز العملية السياسية، ودعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للقيام بدور أكبر، وتقديم المساعدة والدعم المحددي الأهداف.

ثانياً، يجب أن نولي اهتماماً كبيراً للأزمات الإنسانية. يواجه جنوب السودان العديد من التحديات، بما في ذلك مرض فيروس كورونا الجديد والفيضانات والتقلبات في أسعار السلع الأساسية على المستوى الدولي. لقد زادت الصعوبات الاقتصادية. ويوجد أكثر من 6 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأكثر من 3 ملايين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم. ويجب على الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية زيادة المساعدات الطارئة لمساعدة جنوب السودان على تلبية احتياجاته العاجلة، والاحتياجات الأساسية لشعبه. وفي الوقت نفسه، يجب عليهم إيجاد طرق لمساعدة جنوب السودان على إعادة بناء اقتصاده وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء حقا على الأسباب الجذرية للنزاعات. ودأبت الصين على تقديم إمدادات لمكافحة الجائحة والمساعدات الغذائية الطارئة لجنوب السودان منذ بداية الجائحة. وظل الفريق الطبي الصيني في مواقعه في جنوب السودان ويساعد الناس. وستواصل الصين دعم جنوب السودان في مكافحة الجائحة، وتقديم الدعم بالقدر الذي تستطيعه.

ثالثًا، يجب رفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في أسرع وقت ممكن. ولجائحة مرض فيروس كورونا تأثير سلبي إلى حد ما هناك، وقد أدت الجزاءات إلى تفاقم الحالة. وقد اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤخرًا للمطالبة مرة أخرى برفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الاستجابة لمبادرة الاتحاد الأفريقي، ورفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن. وسيساعد هذا على تشجيع جميع الأطراف على مواصلة المشاركة بنشاط في العملية السياسية والحفاظ على الزخم الجيد الحالي. ونأمل أن يغير استعراض منتصف المدة لحظر الأسلحة أساليب عمله ويحقق تقدما كبيرا.

أخيرًا، تقدر الصين أن البعثة اضطلعت بأعمال للتخفيف من تأثير مرض فيروس كورونا، مع حماية المدنيين بنشاط وتقديم الدعم التقني لحكومة جنوب السودان. ويُؤمل أن تعطي البعثة الأولوية لتنفيذ ولاية الاتفاق المنشط، وتعزيز الاتصالات مع الحكومة وتسوية مسألة القيود التي كان عليها التعامل معها في أداء واجباتها. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للقيام بدور بناء في كفالة تحقيق السلام والاستقرار، والتنمية الاقتصادية في جنوب السودان وفي مكافحة الجائحة هناك.

المرفق السادس

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

مما يبعث على الاطمئنان، بعد الاستماع بعناية إلى إحاطات اليوم، أنه لا توجد حتى الآن انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار وأن مسألة توزيع الحقائب الوزارية على مستوى الولايات والمقاطعات قد حُلت إلى حد كبير. ولكن يساورنا قلق من أن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لم يسفر بعد عن نتائج ملموسة، بسبب الأزمة السياسية والعنف وانعدام الأمن الغذائي والانهيار الاقتصادي التي لا يزال يعصف بجنوب السودان.

ومن المجالات التي تثير قلقا بالغا، بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وموجة القتال القبلي وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحدودية الجهود المبذولة لمعالجة مهام المرحلة الانتقالية. ونرحب في ذلك الصدد بالعملية التي تقودها جماعة سانت ايجيديو، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لتشمل المجموعات غير الموقعة اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2021.

ومن المؤسف أن التقدم السياسي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالمسائل الأمنية والإنسانية، ويظل العنف القبلي يلحق أضرارا مدمرة بالفئات السكانية الضعيفة. والنساء والأطفال، بوصفهم الضحايا الرئيسيين للعنف الجنسي، ما زالوا يتضررون من النزاع على نحو غير متناسب. إننا ندعو الأطراف إلى بذل جهد أكبر لمنع العنف وتحديد المسؤولين عن هذه الجرائم. ولذا فإننا نرحب بالمعلومات التي تفيد بأن مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي قدم مذكرة تفاهم إلى قادة جنوب السودان بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ونحث الحكومة على توقيع المذكرة كوسيلة للمساعدة على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب السائدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان، حيث يعاني أكثر من 7 ملايين شخص من مستويات مقلقة من الجوع وسوء التغذية. ويؤكد أحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن سكان ست مقاطعات في جنوب السودان يواجهون ظروفا شبيهة بالمجاعة أو كارثية وسكان 73 مقاطعة أخرى يواجهون مستويات مقلقة للغاية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. فمن غير المقبول أن يستمر شعب جنوب السودان في تحمل هذا العبء الثقيل وأن يجابه العواقب السلبية لهذا النزاع.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار، نرحب بإعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان عن أن حصة المرأة البالغة 35 في المائة ستنطبق على المقاعد المتبقية المخصصة للحزب، وأن الحزبين الرئيسيين في البلد تحت قيادة نسوية الآن. فمن الضروري أن تنفذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالجنسانية تنفيذا كاملا على جميع مستويات التعيين بالإرادة السياسية. وكذلك نرحب بمبادرة وزارة الثقافة والشباب والرياضة لإنشاء صندوق لتنمية مشاريع للشباب. ويشكل بناء قدرات الشباب جزءا أساسيا من عملية السلام في جنوب السودان.

وســــيكون من الأهمية بمكان كفالة إيلاء المزيد من الاهتمام للمهام الانتقالية المتبقية في مجالات الحكم والأمن والاقتصــاد والمســاعدة الإنســانية والعدالة. فمن شــأن هذه الأحكام، عندما تنفذ تنفيذا فعالا، أن تمهد الطريق لبناء الدولة في جنوب السودان.

وإذ تقترب فترة عضويتنا في المجلس من نهايتها وهذه هي المرة الأخيرة التي سنتكلم فيها بشأن هذه المســألة، نأمل أن تظهر جميع أطراف النزاع قيادة حقيقية وإرادة ســياســية في المســتقبل القريب وأن تســتمر عملية السلام في المضي قدما لصالح شعب عانى أكثر مما ينبغي.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ووكيل الأمين العام، لوكوك، على إحاطتيهما.

وأبدأ بنبرة إيجابية وأشيد بتوزيع الحقائب الحكومية على مستوى الولايات والمقاطعات. غير أن التقريرين الشاملين لفريق الخبراء (انظر S/2020/342) والأمين العام (S/2020/1180) يشيران إلى دلالات قاتمة. فقد تعطل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في غالبه ولم تؤخذ المواعيد النهائية للتوحيد العسكري وللمؤسسات الحكومية مأخذ الجد بما يكفي. ولم تنفذ الإصلاحات الاقتصادية وإنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية الرئيسية، مثل المحاكم المختلطة، ولا تزال ولاية أعالي النيل بلا وال. وما زلنا نأمل في أن يتم تعيين وال، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من سهولة جهود الوساطة المحلية.

وما زلنا نشعر بانزعاج بالغ إزاء استمرار اشتراك جماعات الدفاع المدني المدججة بالسلاح على نطاق واسع في أعمال العنف على المستويات دون الوطنية وتأثيرها على المدنيين. ونخشى أن يستمر العنف في موسم الجفاف الذي يبدأ في الشهر المقبل. ولا يزال استمرار تزايد عمليات اختطاف المدنيين، بما في ذلك اختطاف النساء والأطفال، ولا سيما من جانب جبهة الخلاص الوطني وغيرها من العناصر المسلحة، يشكل مصدر قلق كبير. وتتلاعب الجهات الفاعلة السياسية بالعنف على المستوى المحلي بشكل متزايد، وهذا بدوره يطيل أمد النزاع الوطني. وفي ضوء الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، نواصل تأييد الجزاءات وحظر الأسلحة الإقليمي. والادعاءات التي تزعم أن حظر الأسلحة يضر بالقدرة على تجهيز جيش موحد وبالتالي لاحتمالات السلام هي ادعاءات مضللة، لأن الحظر يتضمن أحكاما تنص على استثناءات.

ونرى أنه لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية المساءلة. وكذلك ينبغي أن يكون من الحيوي للغاية لجنوب السودان وقف دورة العنف وتهيئة الظروف التي تمكن شعبه من الانتفاع بفوائد اتفاق السلام. ولذلك، نشجع سلطات جنوب السودان على تعزيز مبادرات المساءلة المحلية امتثالا لمعايير القانون الدولي الإنساني.

وما زالت الحالة الإنسانية العامة في البلد مزرية وقد ساءت في موسم الأمطار. فقد أدت الأمطار الغزيرة إلى تشريد الكثيرين وتدهور حالة الأمن الغذائي. ومن المحزن أن وصول المساعدات الإنسانية قد تدهور أيضا، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار الأعمال العدائية الموجهة إلى العاملين في المجال الإنساني. وندعو حكومة جنوب السودان إلى مساعدتنا في إيصال المساعدات الإنسانية، لأن الأمر يتعلق بحياة الكثيرين. ومن المحزن أن البعثة شهدت زيادة هائلة في حالات حرمان دورياتها من إمكانية الوصول. وندعو سلطات جنوب السودان إلى عدم عرقلة عملية السلام بل مساعدتها على تحقيق أهدافها.

وأخيرا وليس آخرا، أشكر فريق الخبراء وموظفي البعثة وديفيد شيرر على عملهم الهائل في بيئة صعبة للغاية.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيد شيرر والسيد لوكوك ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان على إحاطاتهم الشاملة. أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، يساور فرنسا القلق إزاء عدم إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونرحب بالتقدم المحرز في توزيع الحقائب على مستوى الولايات والمقاطعات. بيد أننا نشجب التأخيرات في تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتعيين حاكم أعالي النيل، فضلا عن عدم إحراز التقدم في مشاركة النساء والشباب. وفي مجال الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب، ينبغي أن نحرز التقدم على نحو أسرع في تشكيل القوات الموحدة وإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

ثانياً، على الرغم من أن الحالة الأمنية قد تحسنت بالتأكيد منذ عام 2018، ووقف إطلاق النار ،كما قيل، لا يزال يحظى باحترام الأطراف عموما، فإن الانخفاض النسبي في أعمال العنف في الأشهر الأخيرة ينبغي ألا يؤدي إلى إغفال الحقيقة المتمثلة في أن الظروف اللازمة لاستئناف العنف خلال موسم الجفاف لا تزال قائمة. وتتفاقم أسباب النزاع بسبب عدم وجود آفاق إيجابية لتنفيذ اتفاق السلام، ولكن أيضا، كما أظهرت لنا الإحاطات، بسبب تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية.

ولذلك، فإن فرنسا تدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني التي تسببت في مقتل 14 شخصا في عام 2020. ومرتكبو هذا العنف يجب ألا يفلتوا من العقاب. ومن المهم أن يكون المجلس أكثر انتظاما في معاقبة الجماعات المسؤولة عنه. وفي الوقت الذي تشتد فيه الاحتياجات الإنسانية وبعض المناطق على شفا المجاعة، يجب أن يكون بمقدور العاملين في المجال الإنساني التنقل دون عوائق ودون خوف من أن يكونوا مستهدفين.

ومما يثير القلق أيضا تزايد عدد عمليات اختطاف المدنيين في المنطقة الاستوائية، التي تعزى إلى الجماعات المسلحة التي لا تزال ناشطة في المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بجهود الوساطة التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو لإشراك الجماعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق عام 2018.

وفي ما يمكن أن نراه بيئة بالغة الصعوبة، تثني فرنسا على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على التزامها وجهودها للتكيف وعملها بشكل عام. وأفكر بشكل خاص في نقل المسؤولية عن مواقع حماية المدنيين إلى سلطات جنوب السودان. وبالطبع، سندرس بعناية الاستعراض الاستراتيجي لضمان توجيه ولاية البعثة نحو هدف واقعي، مع مراعاة إرادة الأطراف. وستظل حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بطبيعة الحال في صميم أولويات البعثة، مهما يكن من أمر. ويجب على سلطات جنوب السودان أن تزيد من رقابتها في هذا المجال، بدعم من البعثة. وأثني على البعثة لما تقوم به من عمل، وأريد أن أؤكد أن القيود المفروضة على حرية تنقلها غير مقبولة.

وفي الختام، تؤيد فرنسا أيضا الإبقاء على نظام الجزاءات الذي أنشئ بموجب القرار 2206 (2015)، بما في ذلك حظر الأسلحة. ويجب على جنوب السودان وبلدان المنطقة تحسين تنفيذها للحظر. فالعقبات التي تعترض عمل البعثة، مثل الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية، أسباب تبرر إدراج الأسماء في قائمة الجزاءات، وهو ما يجب أن يستخدمه المجلس في ضوء التحديات في الميدان.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

بالمقارنة مع جهودنا في اليمن، أحرزنا بعض التقدم في المجلس بشأن جنوب السودان خلال العامين الماضيين. فقد شهدنا تنفيذ بعض أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وشهدنا انخفاض أعمال العنف في البلد. وشُكلت الحكومة الانتقالية وعين معظم المحافظين. وعلى مدى العامين الماضيين، تحولت مواقع حماية المدنيين تدريجيا إلى مخيمات للمشردين داخليا. لقد أحرزنا بعض أوجه التقدم وأعتقد أنه يتعين علينا أن نقر بذلك.

ولكن، للأسف، ما زلنا نشهد أيضا العديد من أوجه القصور والتطورات السلبية. فالعديد من المهام الحاسمة في اتفاق السلام لم يبت فيها بعد. ولم تنفذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. ولا نزال نفتقر لقوات أمن موحدة. وكما نفتقر للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وما زلنا نشهد العنف في عدة جيوب في البلد. ولم تنشأ بعد مؤسسات العدالة الانتقالية الرئيسية.

وأود أن أُعلق على ما قاله الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر وأن أؤكد على أهمية إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية. إنها ضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب. ولا تزال هناك انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. هناك عنف قائم على نوع الجنس، وينبغي أن نرى إنهاء الإفلات من العقاب. ونحن بحاجة إلى المساءلة. وإلا فإننا لن نرى السلام والمصالحة في البلد. وهذا موضوع عام. وقد ناقشنا هذه المسألة بالأمس فيما يتعلق باليمن. ونرى ذلك في سورية. وقد رأى من سافروا منا إلى كولومبيا مدى أهمية المساءلة بالنسبة لعملية السلام. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة والمجتمع المدني، لم يتحقق هدف حصة 35 في المائة.

وتتفاقم الحالة الإنسانية بسبب الفيضانات. ففي جنوب السودان، لدينا مثال آخر على تداعيات تغير المناخ على الأمن. ونشعر بالجزع إزاء الحقيقة المتمثلة في أن عددا كبيرا من الناس يواجهون المجاعة. ويتعرض العاملون في مجال المساعدة الإنسانية للخطر بشكل متزايد. ومقتل تسعة من العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول بتاتا. وينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

وأعتقد أنه من المؤسف للغاية أن سفير جنوب السودان غائب عن هذه الجلسة. وقد طلبنا من قبل أن يستمع إلى هذه المناقشات. وأعتقد أن غيابه إهانة لمجلس الأمن. كما أنه إهانة للبلدان التي ترسل ذوي الخوذ الزرق وأفراد الشرطة إلى جنوب السودان وللبلدان المانحة الكبيرة للمساعدات الإنسانية. وكنت سأطلب من السفير أن يطلب إلى حكومته أن تتوقف أخيرا عن إعاقة قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على التنقل في أرجاء البلد. فالبعثة تقوم بعمل رائع في إحلال السلام والأمن في البلد، ومن غير المقبول ألا تحظى بحرية الوصول إلى كل منطقة من المناطق. وكنت سأطلب من السفير أيضا أن ينقل إلى عاصمة بلده أنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من الشفافية المالية والإصلاحات المعجلة في مجال الإدارة المالية في البلد. ونعلم أن جنوب السودان لديه عدد من الموارد. وليس مفهوما أن بلدا يمكن أن يكون غنيا يواجه المجاعة. ويتعين القيام بالكثير، وقد سمعنا للتو عن الاستغلال غير القانوني للموارد. وهذا أمر ينبغي أن تنظر فيه البعثة.

ونحن في المجلس متفقون اتفاقا واسع النطاق بشأن ذلك الأمر. ونقطة الخلاف الرئيسية الوحيدة بيننا هي فيما يتعلق بالجزاءات. ولا يمكنني أن أؤيد الحجة القائلة بأنه ينبغي لنا أن نرفع الجزاءات وحظر

الأسلحة. فقد سمعنا من ديفيد شيرر أنه لا نزال نفتقر لقوة أمنية موحدة. وهناك تجزؤ في تسلسل القيادة. وبعض الوحدات مستعدة للعودة إلى النزاع. ورفع حظر الأسلحة في هذه الحالة يعني التسبب في المزيد من النزاعات والمزيد من الضحايا. وتحتنا إحدى الحجج على رفع الجزاءات بسبب مرض فيروس كورونا. وهذه حجة لا يمكنني أن أؤيدها من الناحية الفكرية.

وأود أن أقترح على كل شخص يسعى يائسا إلى إرسال الأسلحة إلى جنوب السودان أن يقوم بدلاً من ذلك بإيصال السلع الإنسانية. وهناك أفراد خاضعون للجزاءات ارتكبوا جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. فهل نريد تعزيز الإفلات من العقاب ونقلل من المساءلة برفع العقوبات؟ كلا، أعتقد أن الجزاءات عامل هام جدا في تحقيق الاستقرار في عملية السلام في جنوب السودان.

وفي الختام، أود أن أشكر زميلي سفير فييت نام على قيامه بالمهمة الصعبة المتمثلة في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك، وأخيرا وليس آخرا، الممثل الخاص ديفيد شيرر. لقد انبهرت خلال العامين الماضيين بعمل السيد شيرر وأشكره على كونه ملتزما تماما بالمبادئ. وإنني أؤيد تماما اقتراحه المتعلق بإجراء عملية استعراض للبعثة من أجل تكييفها مع الحقائق المتغيرة على أرض الواقع. وأعتقد أيضا أنه يجب علينا أن نواصل العمل الذي يقوم به وأن نحمي المدنيين في أجزاء البلد التي لا يزالون يواجهون الأخطار فيها.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

تقر إندونيسيا بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك بشأن توزيع المناصب الحكومية على مستوى الولايات والمقاطعات. وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال الحالة الإنسانية واستمرار العنف بين القبائل يثيران القلق الشديد. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى استجابة فورية للحالة الإنسانية. مع وجود أكثر من 1,6 مليون شخص مشرد داخليا وأكثر من مليون شخص متأثرين بالأمطار الغزيرة والفيضانات، فإن المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية. إن الحالة الراهنة تجعل الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني ومجال تقديم المعونة تبعث على مزيد من القلق. تدين إندونيسيا هذه الهجمات وتدعو السلطات وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى حماية جميع العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية.

ونلاحظ أيضا مع القلق تزايد انتهاكات اتفاق مركز القوات. تدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى احترام حرية تنقل أفراد البعثة، ولا سيما في إيصال المساعدة الإنسانية. ونحث حكومة جنوب السودان على تعزيز تعاونها مع البعثة لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية لشعب جنوب السودان بشكل فعال.

ثانيا، يجب إحراز تقدم في العملية السياسية. وكما يقول الأمين العام في تقريره (S/2020/1180)، فإن الاشتباكات المتزايدة بين القبائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية المتعثرة، ولا سيما تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، أن يكثفوا جهودهم لدعم حكومة جنوب السودان في توسيع نطاق الحوار ودعم الحلول التوفيقية لدفع العملية المتوقفة.

وتشيد إندونيسيا بالجهود الدؤوبة للبعثة في بذل مساعيها الحميدة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في الضغط من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومع إعادة التشكيل المحتملة لولايتها، نؤكد على أهمية تعزيز دور البعثة في تيسير الحوار، فضلا عن إشراك المجتمع المحلي.

أما نقطتي الثالثة فهي بشأن عملية وضع المعايير المرجعية للجزاءات. وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا أن نظام الجزاءات ينبغي ألا يستهدف سوى تهيئة بيئة مؤاتية ومستدامة لدعم عملية السلام. ولا ينبغي أن تكون الجزاءات قائمة على الإطلاق كتدبير عقابي، بل ينبغي أن تستخدم تحديدا بوصفها إحدى الطرق المدروسة جيدا التي يمكن من خلالها رؤية عملية السلام تحرز تقدما. وفيما يتعلق بالمعايير المرجعية المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جنوب السودان، نشدد على أن دور الجزاءات في تيسير تنفيذ الاتفاق المنشط ينبغي أن يظل العنصر الأساسي في المعايير. وعلاوة على ذلك، نود أن نبرز أهمية إشراك المنطقة لضمان فعالية الجزاءات في دعم عملية السلام.

في الختام، هذه في الواقع فترة حرجة في رحلة جنوب السـودان نحو السـلام. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تؤدي دورها بفعالية لكفالة الحفاظ على التقدم المحرز والبناء عليه. ولا تزال إندونيسـيا ملتزمة بالعمل مع جنوب السودان في رحلته نحو تحقيق سلام دائم.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينييفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، على إحاطته عن الحالة في جنوب السودان. تؤيد روسيا عمل ذوي الخوذ الزرق والمساعي الحميدة للسيد شيرر، التي تشكل عنصرا هاما في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في جنوب السودان. كما أننا ممتنون للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وقد أحطنا علما بتقييمات الحالة الإنسانية التي أطلعنا عليها وكيل الأمين العام لوكوك اليوم، وكذلك بتقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان (انظر S/2020/1225)، ونود أن نشيد بالعمل المتأني الذي قام به الممثل الدائم لفييت نام بصفته رئيسها.

إن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يحقق المرجو منه ولا يزال الطرفان ملتزمين بتنفيذ ترتيباته. وبينما نشهد مشاكل مختلفة في تنفيذهما الكامل، من المهم أن يبدي جنوب السودان الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد أرضية مشتركة.

ومما يشجعنا القرارات التي اتخذتها في 9 كانون الأول/ديسمبر رئاسة جنوب السودان، المؤلفة من رئيس الدولة ونواب الرئيس، بشأن عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك تشكيل تسع حكومات على مستوى الولايات، وإقرار هيئات الحكم على مستوى المقاطعات، والعزم على البدء في تشكيل مجلسي البرلمان الانتقالي.

ونأمل أن يستمر تنفيذ الترتيبات المؤقتة، بما فيها تلك التي تأخرت عن الجدول الزمني. ولا يمكن للطرفين بناء الثقة المتبادلة وتجنب تكرار أخطاء الماضي إلا من خلال التنفيذ التام والكامل لالتزاماتهما.

إننا نشهد اتجاهاً مطردا لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً في جنوب السودان إلى أماكن إقامتهم الدائمة، وذلك في المقام الأول بفضل تنفيذ تدابير بناء الثقة والاتصالات بين الأطراف المتنازعة على أرض الواقع. ومن المهم كفالة استمرار احترام وقف إطلاق النار. ونحث أولئك الذين لم ينضموا بعد إلى الاتفاق المنشط على الانضمام إلى عملية بناء الدولة. وفي هذا السياق، نشيد بدور الوساطة الذي تقوم به جماعة سانت إيجيديو.

ولا شك في أنه ينبغي للجهات الفاعلة الإقليمية أن تضطلع بدور قيادي في الحفاظ على عملية السلام في جنوب السودان. ونرحب بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، التي تجسد مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على تطبيع العلاقات بين جنوب السودان وجيرانه، بما في ذلك من خلال إعادة العلاقات الاقتصادية، التي ينبغي أن يكون لها أثر إيجابي على الاستقرار في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية بأسرها.

وفي الختام، نود أن نشدد مرة أخرى على أن التقدم في عملية السلام في جنوب السودان قد تحقق بفضل الإرادة السياسية للطرفين وجهود الوسطاء الإقليميين لا بفضل ضغط الجزاءات، ناهيك عن القيود الأحادية الجانب. ووفقا للقرار 2521 (2020)، نتوقع أن نرى معايير مرجعية توضع قريبا لاستعراض نظام الجزاءات بهدف تكييفه مع الحقائق على أرض الواقع.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود بادئ ذي بدء أن أشكر، باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي النيجر وجنوب أفريقيا وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1)، السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد دانغ دينه كوي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، على عروضهم الشاملة.

وترحب مجموعة 3+1 بالتطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام في جنوب السودان. ونشيد، على وجه الخصوص، بأطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعزمها على استكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة، ومعالجة المسائل المحيطة بإنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات. وتشهد هذه التطورات على قوة الحوار في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، فضلاً عن التزام الحكومة الانتقالية بنبذ الخلافات وتنفيذ الاتفاق المنشط تنفيذاً كاملاً.

وكما سبق أن أكدنا، فإن جنوب السودان هي ديمقراطية في طور النضوج، مصممة على مواجهة محن هذا الزمان التي لا يمكن التنبؤ بها، لا سيما في ضوء جائحة فيروس كورونا التي لم يسبق لها مثيل. ولذلك فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر وطني في جوبا لجميع قبائل ولاية أعالي النيل لمعالجة المسائل المعلقة والانتهاء من تعيين حاكمها.

ونكرر أيضاً التأكيد على أهمية ضمان التقيد بنسبة 35 في المائة التي هي الحد الأدنى لحصة النساء في مؤسسات الحكومة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فإننا نشيد بآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها من أجل الوفاء بتلك المعايير المرجعية بنسبة 41 في المائة و 35 في المائة من النساء على التوالي.

إن عملية السلام تمرّ بمرحلة حاسمة جداً وستستفيد من ضم الأطراف التي لا تزال على الهامش. وبناء على ذلك، تدعو مجموعة 3+1 الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط إلى الاستفادة من الزخم الحالي وحل خلافاتها والانضمام إلى عملية السلام.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات متعددة الأوجه، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1180). وتشير مجموعة 3+1 بقلق إلى تلك التحديات وتود أن تشاطر بعض وجهات النظر.

فيما يتعلق بالأمن، نرحب بالحفاظ على وقف إطلاق النار والتناقص العام في العنف السياسي السائد في جميع أنحاء البلد. فهذه التطورات ضرورية لكفالة تقدم عملية السلام. غير أننا نلاحظ أوجه قصور في وتيرة تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني، ونحث السلطات على المضي قدماً في اتخاذ مبادرات للتصدي للعنف القبلي في ولايات مثل شرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات والوحدة وأعالي النيل. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في هذا الصدد، وخاصة في تيسير التشغيل الكامل للقوات الموحدة، التي يتم تجميعها في مواقع تدريب مختلفة وتنتظر التخرج والانتشار.

ونشعر بقلق بالغ على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي والإنساني إزاء الحالة الإنسانية المتردية التي تفاقمت بسبب الجائحة؛ والآثار السلبية لتغير المناخ التي أدت إلى فيضانات مدمرة، عانى منها أكثر من مليون شخص؛ وتدهور الحالة الاقتصادية الذي يحفزه هبوط أسعار النفط؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونشدد على أهمية احترام القانون الدولي، بما في ذلك التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن اتفاق مركز القوات.

وبالمثل، تظل حماية المدنيين، ولا سيما أقل الفئات قدرة على الصمود، بمن فيهم النساء والأطفال، أمراً ذا أهمية قصوى. وفي هذا السياق، نشيد بتفعيل أول محكمة للعنف الجنساني والأحداث في جنوب السودان، وهو ما يمثل قراراً تاريخياً ويبرز التزام الحكومة الانتقالية بإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية ومحاسبة الجناة في جنوب السودان.

وأخيراً، تشير مجموعة 3+1 مع التقدير إلى مدى استجابة الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لجنوب السودان وتشجع المجتمع الدولي على مواصلة المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لتحقيق هدفها البالغ 1,9 مليار دولار. كما ندعو إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية في ضوء جائحة كورونا لتمكين الحكومة الانتقالية من تلبية احتياجات الشعب.

إن واقعنا المعاصر يتطلب تعزيز مساعدتنا لجنوب السودان. فالجائحة عقبة هائلة وهي تُعقّد العمل المقبل. ومع ذلك، فإن جنوب السودان يظهر التزامه بتحقيق تطلعات شعبه. ولضمان السلام الدائم في البلد، يجب تنفيذ الاتفاق المنشّط تنفيذاً شاملاً وفي الوقت المناسب.

وفي الختام، فإن مجموعة 3+1 تتضامن مع حكومة وشعب جنوب السودان. ونكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا للجهود الهادفة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة سانت إيجيديو لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفير دانغ دنه كوي على المعلومات المستجدة التي أدلى بها، وكذلك الممثل الخاص شـيرر ووكيل الأمين العام لوكوك. وقد قدمت إحاطاتهم اليوم مثالاً صـارخاً على الحالة الإنسانية المتردية والمتدهورة التي يواجهها ملايين الناس في جنوب السودان، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأشير إلى ما قاله ديفيد شيرر عن حقيقة أن العنف ليس سـيئاً بأي حال من الأحوال كما كان في السـابق - وهذه نعمة - ولكنها حقيقة محزنة وعميقة أن الملايين من الناس في جنوب السودان لم يشهدوا بعد فوائد حقيقية للسلام بعد مرور أكثر من عامين على إبرام الاتفاق وبعد مرور عام على زيارة المجلس إلى جوبا.

وقد شـهدنا هذا العام تراجعاً في مشـهد الأمن الغذائي، وهو تراجع أثر على الملايين وحفزته أعمال العنف على الصـعيد دون الوطني، وبطء تنفيذ الاتفاق، والفيضـانات التي وصـلت مسـتويات قياسـية. وكما أوضـح مارك لوكوك، فإن أحدث تحليل للتصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي صـدر يوم الجمعة، يُظهر أن من المرجح حدوث مجاعة في غرب بلدة البيبور، وهناك الآلاف من الناس الذين يعيشـون في ظروف تشبه المجاعة في خمس مقاطعات أخرى. إن القرار 2417 (2018) يلقي على عاتق المجلس عبء اتخاذ إجراءات عندما نرى وجود صـلة واضـحة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، وهذا هو الحال بشـكل لا لبس فيه في جنوب السودان.

ولن تزداد الحالة إلا سـوءاً إذا لم نتصـرف. لقد حان الوقت الآن لكي نتدخّل ونظهر القيادة. إن المملكة المتحدة هي إحدى الجهات المانحة الرئيسـية في مجال تقديم المسـاعدات الإنسـانية في جنوب السـودان. ففي تشـرين الأول/أكتوبر، التزمنا بتقديم مسـاعدة إضـافية قدرها 10 ملايين دولار، بالإضـافة إلى إنفاقنا على المعونة الإنسـانية الذي بلغ مجموعه 218 مليون دولار في السـنة المالية الماضـية. ولكن الدعم الدولي والمعونة الإنسـانية وحدهما لا يمكن أن يحلا المشـكلة. وتقع المسـؤولية النهائية على عاتق حكومة جنوب السـودان. ومن المؤسـف جدا أن ممثل جنوب السـودان لم يقدم مرة أخرى طلباً بموجب المادة 37 للانضمام إلينا في المجلس اليوم ونحن نناقش المحنة التي يواجهها الملايين من مواطنيه.

وندعو حكومة جنوب السـودان إلى قبول خطورة الوضـع، ودعم نشـر التحليل الكامل للتصـنيف، والتعاون مع الشـركاء في مجال المسـاعدة الإنسـانية والسـماح لهم بإيصـال المسـاعدة دون قيود. إن الجهود الرامية إلى عرقلة عملية التصـنيف لا تساعد أحداً، وعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية حاسمة إلا أن خلاصة القول هي أنه لا يمكن حل الأزمة إلا إذا أظهر قادة جنوب السودان الإرادة السياسية المطلوبة.

ويجب علينا أيضـاً أن نعترف بالطابع الإنسـاني لهذه الأزمة. فقد أدت دورات العنف المتتالية إلى تشـريد المدنيين قسـراً واختطافهم، وإلى زيادة ملحوظة في العنف الجنسـي والجنسـاني. ونرحب بالخطوات الإيجابية المتخذة لبناء المؤسسات على مستوى الدولة، ونشيد بالالتزام الذي تم في الأسبوع الماضـي بوضـع اللمسـات الأخيرة على التعيينات على مسـتوى الولايات والمقاطعات، وهو أمر مهم. ومع ذلك فنحن بحاجة إلى كفالة أن تحدث تلك الهياكل آثاراً ملموسـة وإيجابية على حياة الناس، وأن يكفل الحكام والمسـؤولون في الولايات وصول المساعدات الإنسانية دون قيود بوصفها أولوية فورية.

إن الاستقرار أمر حيوي، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية شاملة تماما للجميع. ونرحب بتجديد الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط للاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السـودان والحركة الشـعبية/الجيش الشـعبي لتحرير السـودان (في المعارضــة) لالتزامها مؤخرا، وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة بشكل بناء في عملية روما. واسمحوا لي أيضا أن أكرر دعوتنا لقادة جنوب السودان لضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في تلك العملية.

ويجب أن تشكل حقيقة احتمال حدوث مجاعة جرس إنذار بالنسبة لنا جميعًا. وفي هذه اللحظة من تجدد الأزمة، ندعو جميع الأطراف إلى مضــاعفة جهودها لتحقيق الســلام والاســتقرار الدائمين. ولذلك، من الضـروري ضـمان أن تكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان قادرة على تنفيذ ولايتها من دون عوائق. وتشـــكل العوائق البيروقراطية والمادية مخالفة مباشـــرة للاتفاق المنشـــط واتفاق مركز القوات وقواعد حفظ السلام الدولية.

في الختام، وبينما نتطلع إلى نهاية العقد الأول لجنوب الســودان كدولة مســتقلة، ما زلنا نأمل في إمكانية إقامة شراكة بين مجتمع المانحين والأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان وفي أن يشـهد عام 2021 بذل جهود متجددة للمساعدة في إنهاء الكارثة الإنسانية التي تعصف بالبلد. وحكومة جنوب السودان بحاجة إلى أن تنظر إلى مجتمع المانحين والأمم المتحدة باعتبارهما شــريكين يســاعدانها على حل الأزمة، ويتعين على قادة جنوب السودان وضع شعبهم في المقام الأول.

المرفق الرابع عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أود أن أشكر الممثل الخاص شيرر على تفانيه في خدمة جنوب السودان وعلى إحاطته اليوم.

تشكل الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لوكوك بشأن الحالة الإنسانية تذكيرا بأننا جميعًا بحاجة إلى التعاون لمكافحة المجاعة في جنوب السودان. كما نقدر التحديث الذي قدمه زميلنا الفييتنامي بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

وترحب الولايات المتحدة اليوم بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبناء المؤسسات. ونرحب أيضًا بإعلان رئاسة جنوب السودان في 9 كانون الأول/ديسمبر عن اتفاق يقضي بتعيين مسؤولين في مناصب حكومية على مستوى الولايات والمقاطعات وفي الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية على وجه السرعة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى استكمال تلك التعيينات في أقرب وقت ممكن. ونحن ندرك تمامًا الجهود المحلية والإقليمية والدولية لدعم تحقيق السلام في جنوب السودان.

ومع ذلك، بالنسبة للكثيرين في جنوب السودان، لا يزال السلام بعيد المنال. وقد التقى زملائي بمجموعة من النازحين في جنوب السودان في الأسبوع الماضي. وما هم إلا عدد قليل من أكثر من 1,6 مليون نازح لا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة. وقال لنا ممثل من تلك المجموعة: "الجميع يقولون السلام، السلام، السلام، لكننا لا نراه. لا يوجد سلام".

ولا يزال العنف على المستوى دون الوطني يتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين، ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا يزال العاملون في المجال الإنساني، كما سبقت الإشارة إليه، يسقطون قتلى. وتستمر الفيضانات والعنف في تهديد السكان المدنيين، لا سيما في ولاية جونقلي، حيث ستحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى إمكانية الوصول بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق لمواجهة المجاعة التي تحدث اليوم. وكما تخبرنا بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التي تم إصدارها مؤخرًا، فإن مئات الآلاف من الأشخاص في جنوب السودان يواجهون خطرا داهما يتمثل في الموت جوعاً في ظروف لم نشهدها منذ عام 2017، عندما تم الإعلان عن وقوع مجاعة آخر مرة.

لقد حان الوقت بالنسبة لنا جميعًا، ولا سيما قيادة جنوب السودان، لمضاعفة الجهود لضمان التنفيذ الهادف لعملية السلام. ويجب على الحكومة أن تعمل بسرعة لبناء الثقة وتوطيد مكاسب السلام ومواصلة إحراز تقدم، لا سيما في مجالات الحوكمة والترتيبات الأمنية والعدالة الانتقالية. ويجب أن يأخذ التنفيذ في الاعتبار احتياجات ووجهات نظر النساء والفتيات والشباب والنازحين ويجب أن يحقق فوائد ملموسة لشعب جنوب السودان. ويجب أن يشمل ذلك المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات القيادة السياسية وعملية السلام.

ويجب أن يشجع على التنفيذ الكامل لأحكام الفصل الخامس من الاتفاق المنشط المرتبطة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة وسلطة للتعويض وجبر الضرر ولجنة للحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح. إن الجهود المبذولة في مجال العدالة مهمة للغاية لوقف دوامة العنف ودعم التعافي. ونحن

نشـجع على قيام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشـركاء الإقليميين الآخرين، الذين لا يزالون لديهم مصلحة راسخة في استقرار المنطقة، بدور قيادي أكبر.

وتظل الولايات المتحدة أكبر ممول للمسـاعدات الإنسـانية في جنوب السـودان، وقد قمنا بزيادة تلك المساعدة خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وخلال السنة المالية 2020، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 982 مليون دولار من المسـاعدات الإنسـانية لدعم الاسـتجابة للأزمة في جنوب السـودان وللاجئين من جنوب السـودان في البلدان المجاورة. ومع ذلك، من الواضــح أن الاحتياجات تفوق التمويل. وسـيتعين على المانحين زيادة مساهماتهم لجنوب السودان على الفور وبشكل كبير من أجل إنقاذ الأرواح هناك.

ونواصـــل دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة في جنوب الســـودان، وعملها المنقذ للحياة لحماية المدنيين في النزاع. ونرحب باســتمرار انتشــار البعثة في جونقلي وأماكن أخرى لتوفير الحماية وردع العنف ضد المدنيين، ونشجع ذلك.

وتظل حماية المدنيين، بمن فيهم النازحون، مهمة أسـاسـية. وبينما تواصـل البعثة نقل مواقع حماية المدنيين إلى مخيمات النازحين وتسليم المسؤولية الأمنية إلى حكومة جنوب السودان، فإننا نحث على توخي الشفافية والتنسيق بشكل هادف مع دوائر العمل الإنساني ومع النازحين أنفسهم. ويجب أن تستند أي عمليات نقل في المستقبل إلى الظروف الأمنية، فضلاً عن رغبات واحتياجات النازحين.

ونتطلع إلى بدء عملية تجديد ولاية البعثة في العام المقبل. ونخطط للعمل بشــكل وثيق مع جنوب السودان وجميع أعضاء المجلس لضمان قدرة البعثة على الاستجابة ومواجهة التحديات الحالية في البلد.

وفيما يتعلق بالجزاءات، التزم مجلس الأمن بمواصـلة اسـتعراض جميع تدابير الجزاءات المفروضـة على جنوب السودان ويعمل على إنشـاء عملية مرجعية واضـحة لتقييم حظر الأسـلحة. والتصـريحات العلنية المتكررة لقيادة جنوب السودان بضرورة رفع حظر الأسلحة للسماح بشراء الأسلحة لتزويد القوات الموحدة بها مخادعة. فهناك بالفعل إجراء واضح للإعفاء من حظر الأسلحة يمكن لحكومة جنوب السودان استخدامه إذا احتاجت إلى أي أسلحة أو مواد لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط.

ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بالعواقب المدمرة المترتبة على الاستقرار في المنطقة وعلى شعب جنوب السودان، عندما استخدمت الحكومة وقوات المعارضـة أسلحتهما لخوض أكثر الحروب الأهلية دموية في أفريقيا منذ عقود، وغالبًا ما استُخدمت هذه الأسلحة ضد المدنيين من الرجال والنساء والأطفال.

وندعو قيادة جنوب السـودان إلى الانخراط في حوار جاد بشـأن الخطوات الملموسـة التي يمكن أن تتخذها لطمأنة المجتمع الدولي بأن أي أسـلحة بحوزة الحكومة لن يتم توجيهها ضــد المدنيين أو اسـتخدامها لتقويض عملية السلام. والولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جنوب السودان في هذا المسعى.

وفي الختام، تلتزم الولايات المتحدة بتحقيق مستقبل أفضل لشعب جنوب السودان. نحن هنا للعمل مع الحكومة الانتقالية ومع أعضاء المجلس الآخرين لمساعدة البلد والمنطقة على تحقيق السلام والازدهار.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام، والسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتيهما الثاقبتين.

لقد حقق جنوب السودان، خلال عام 2020، تقدماً مهماً على الجبهتين السياسية والأمنية على حد سواء. وكما ذكر الأمين العام خلال المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أوائل هذا الشهر، فإن وقف إطلاق النار في جنوب السودان ظل "صامدا إلى حد كبير و..... أدى تحسن الاستقرار السياسي في جميع أنحاء البلد إلى تفاؤل حذر." (انظر S/2020/1179، المرفق الأول). وهذا التقدم مشجع للغاية، بالنظر إلى أن هذه الدولة الفتية تواجه تحديات مختلفة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، والفيضانات العارمة وغيرها من الكوارث الطبيعية في الأشهر الأخيرة. ويحدونا أمل صادق في أن يحقق جنوب السودان في عام 2021 المزيد من التقدم الكبير في تحقيق السلام والتنمية.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، فإن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام لعام 2018 بشكل عام ظل بطيئا، كما ذكر السيد شيرر. وفي حين أن وقف إطلاق النار الدائم ما زال صامدا إلى حد كبير، فإن العنف بين القبائل لا يزال يشكل مسألة مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، ندعو الأطراف في جنوب السودان إلى بذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ولا سيما في إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتشكيل القوات الموحدة اللازمة. ومما يشجعنا أن نرى تمثيل للمرأة في الحكومة على الصعيدين الاتحادي والمحلي ونؤكد من جديد دعمنا لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في عملية السلام.

ونود أيضا أن نشدد على دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والشركاء الدوليين الآخرين في تعزيز السلام والاستقرار في البلد. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز تدابير بناء الثقة وتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف في جنوب السودان. ونشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بوصفها الضامن لاتفاق السلام، على زيادة جهود الوساطة التي تبذلها في هذا الصدد.

ثانيا، يجب أن يظل وقف إطلاق النار الدائم صامدا. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تتخذ الحكومة تدابير فعالة وطويلة الأجل للتصدي للعنف بين القبائل في البلد من أجل تجنب الآثار السلبية على عملية السلام الحالية. ونشيد أيضا بدور البعثة في حماية المدنيين في هذه الفترة الصعبة من جائحة كوفيد-19. ونحيط علما باستمرار انتقال البعثة لمواقع حماية المدنيين إلى مخيمات للمشردين داخليا تحت ملكية الحكومة. وفي هذا الصدد، نشجع البعثة على تعزيز دعمها لتحسين قدرة جنوب السودان على حماية المدنيين. وستواصل فييت نام المساهمة في عمل البعثة وتعزيز مشاركة حافظات السلام في البعثة.

ثالثا، يجب معالجة التحديات الاقتصادية والإنسانية في البلد. تواجه الحكومة عجزا ماليا يزيد على 50 في المائة للفترة من 2020 إلى 2021. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على أكثر من نصف السكان وبلغ مستوى الكارثة في عدة مناطق. ونحث المجتمع

الدولي على تعزيز المساعدة الإنسانية والدعم المالي لجنوب السودان، فضلا عن تقديم المزيد من المساعدة له في مكافحة كوفيد-19.

رابعا، نكرر موقفنا الثابت المتمثل في أن الجزاءات ينبغي أن تكون مجرد أداة يستخدمها مجلس الأمن بصورة مؤقتة ووفقا لكل حالة على حدة لتيسير صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا تؤثر هذه التدابير وتنفيذها تأثيرا سلبيا على سبل معيشة الشعب، أو على الأداء الأساسي للحكومة، أو التنمية المشروعة للبلد المعني. وينبغي أن تخضع للاستعراض وفقا للتطورات على أرض الواقع، وينبغي رفعها عند استيفاء الشروط. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى وضع معايير في الوقت المناسب بشأن حظر الأسلحة، بهدف تيسير الاستعراض، وفي نهاية المطاف رفع تدابيره.